عدد 11 (1999) ، 89-95

التكتل الاقتصادي للعالم العربي
- واقع وآفاق-

ملخص

نهدف من هذا المقال إيضاح أهمية التكتلات الاقتصادية و نتائجها الإيجابية التي تتمخض عنها، سواء كان ذلك التكتل في دول العالم المتقدم آو في الدول المتخلفة.

و لكي نعطي فكرة موجزة ووافيه، في آن واحد، عن هذه التكتلات، سنتعرض لها تبعا لفترة إنشائها. حيث تطرقنا إليها على مستوى دول المعسكر الشرقي، سابقا، ثم انتقلنا إلى دول أوروبا الغربية و بعدها إلى بلدان شرق آسيا. لنختم ذلك بأمريكا الجنوبية و الشمالية.

د. مقراني الهاشمي
أستاذ محاضر
معهد علم الاجتماع، الجزائر

من أبرز و أهم المواضيع المطروحة على الساحة العالمية في الوقت الراهن بصفة خاصة وفي الماضي البعيد نسبيا بصفة عامة هي قضية التكتلات الاقتصادية. حيث نجد أن النظام الاقتصادي العالمي، بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة أفرز معطيات جديدة والمتمثلة في التكتلات الاقتصادية هذه التي تهدف أصلا إلى تحقيق الرفاهية لشعوب الدول المتكتلة وحماية اقتصادها من الدول الأخرى، بل إن استدعت الضرورة نهب ثروات البلدان الأخرى خاصة المتخلفة منها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وهذا ما يعبر عنه بالاستعمار الجديد. وستكون بؤرة اهتمامنا، كما هو واضح من عنوان المقال، الدول العربية بصفة خاصة والإشارة لتكتلات مختلف دول العالم سواء الشرقية منها أو الغربية بصفة عامة.

Résumé

L'objectif de cet article est de mettre l'accent sur le regroupement économique des differents pays du monde.

Pour celà, on présente un bref résumé sur ces regroupements, en commençant par les pays du bloc de L'Est, les pays de l'Europe Occidentale puis les pays d'Asie de l'Est, et enfin les pays de l'Amérique de Sud et du Nord.

جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 1999©

إن الإشكالية المطروحة أمامنا هي كالتالي: لماذا كانت الدول العربية سباقة لفكرة التكتلات هذه إلا أنها لم تجن ثمارها كالدول الأخرى المتكتلة؟ أو بتعبير آخر ما هي أسباب عدم نجاح الدول العربية في محاولاتها التكتلية ونجاح غيرها ومن جهة ثانية ما هي آفاق الأمة العربية في خضم هذا التحول الاقتصادي العالمي السريع؟

بناء على هذه التساؤلات نشرع الآن في تحليل بعض المعطيات التي بواسطتها نبرز دواعي هذا التكتل وأسباب فشله ثم أخيرا اقتراح بعض الحلول التي نراها ملائمة للخروج من هذه المعضلة العويصة التي تتخبط فيها الأمة العربية في تاريخها المعاصر ولكن قبل هذا، وتماشيا مع الخطة المسطرة، نبدأ بالعنصر الأول.

التكتلات الاقتصادية الدولية :

سنحاول بناء على المعلومات التي في حوزتنا، أن تتبع هذه التكتلات بناء على الفترات التاريخية التي أنشئت فيها، مستثنين في ذلك العالم العربي الذي سنتطرق إليه بشيء من التفصيل في العنصر المخصص له.

كما أسلفنا الذكر أنه بعد الحرب العالمية الثانية بسنوات قليلة أنشئ مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل - في 1949 من طرف الدول الاشتراكية التالية: بلغاريا، بولونيا، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، ألبانيا، الاتحاد السوفياتي، ألمانيا الشرقية ومنغوليا وتركتها ألبانيا في عام 1961 (1) ويطلق على هذا المجلس إسم الكوميكون. إلا أنه حاليا بعد انهيار المعسكر الشرقي وبعد الانقسامات التي حدثت فيه واتحاد ألمانيا الشرقية مع الغربية أندثر أو على الأقل إن بقي فهو إسميا فقط. وكان هدفه هو مواجهة زحف المعسكر الغربي والوقوف ضد الهيمنة الاقتصادية الرأسمالية. وبعد تأسيس الكوميكون تم توقيع، في معاهدة روما في 15 مارس 1957، كل من ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، ولوكسمبورغ على إنشاء السوق الأوربية المشتركة وارتفع بعد ذلك عدد دول الأعضاء من ستة إلى تسعة بانضمام بريطانيا، إيرلندا، والدانمارك. وأصبحت الآن تضم خمسة عشرة دولة. وهي تعتبر أكبر وأهم مركز لإنتاج السيارات في العالم، حيث تمثل الصدارة في ذلك، وهي كذلك في مقدمة الإنتاج العالمي بالنسبة للمواد الزراعية وأكبر شريك تجاري في العالم وأكبر مستورد للسلع في الدول النامية. وتمثل كتلة تجارية عريضة تمتد من الدانمارك شمالا حتى وسط إفريقيا جنوبا، وذلك بالاتفاقيات المبرمة للانتساب إليها مع أكثر من خمسين دولة أوربية وغير أوربية، الإفريقية و الأسيوية (2).

بعبارة مختصرة جدا هي الند الأول والأخير في الفترة الحالية للولايات المتحدة، رغم وجود اليابان الذي عكر بدوره حسابات أوربا والولايات المتحدة إلا أنه من حيث القوة البشرية والإنتاجية لم يصل غلى مستوى أوربا ككتلة اقتصادية واحدة.

وما دمنا نتكلم عن التكتلات الاقتصادية في أوروبا وآسيا لا يمكن أن نغفل بلدان شرق آسيا الستة التي أسست في عام 1967 تكتل اقتصادي لتحقيق التكامل الإقليمي. حيث شكلت رابطة أمم جنوب آسيا المتكونة من أندونسيا، بروني، تايلاندا، سنغافورة،

الفيليبين وماليزيا وكان هدف هذه المجموعة هو تعزيز التجارة بين بلدان الإقليم وإنشاء كتلة تمييزية تشبه رابطة التجارة الحرة لبلدان أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي (3).
أما إذا انتقلنا إلى أمريكا فنجد كذلك أن أمريكا الجنوبية كونت كتلة اقتصادية الموسومة ب - CEPAL- (اللجنة الاقتصادية الأمريكية اللاتينية) ناهيك عن أمريك الشمالية التي تريد الاستحواذ على العالم كله إن استطاعت نظرا لقوتها الاقتصادية والعسكرية حيث أنها في الوقت الحاضر هي الآمرة والقاهرة وهي التي تدافع بدون هوادة وبأشكال مختلفة - للهيمنة على العالم اقتصاديا - حيث تطبق المقولة المعروفة الغاية تبرر الوسيلة. وسنوضح هذا بشيء من التفضيل في مكان لاحق.

التكتل الاقتصادي للأمة العربية :

بودنا قبل الدخول في صلب الموضوع أن نقدم مجموعة من العوامل التي تجمع بين بلدان العالم العربي، رغم اختلاف الطرق المتبعة في التكتل الاقتصادي في الشرق عن الغرب، هذه العوامل أو نقاط الاتفاق هي: لغة واحدة، دين واحد، قلة العوائق الطبيعية، تكوين نفسي واحد المنبثق من ثقافة واحدة - الثقافة العربية - وعوامل اقتصادية كثيرة مشتركة (4). ويمكن أن نضيف كذلك أن لهذه الأمة تاريخ واحد تقريبا. ومبدئيا فهي لها نفس المستوى التنموي. هذا من جانب ومن جانب آخر نجد أن الخطابات السياسية تدعوا إلى ذلك (5). بينما إذا قارنا هذه العوامل الموحدة في العالم العربي بالدول التي أشرنا إليها في العنصر السابق نجدها منعدمة أي أنها مفرقة أكثر مما هي موحدة. حيث لا توجد في غيرها من الدول الأوروبية أو الأسيوية أو الأمريكية، إلا أنها حققت تكتلا اقتصاديا جد معتبر. وستتضح لنا هذه الفكرة أكثر عندما نتطرق إلى عوائق تكتل الأمة العربية.

للأسباب الأنفة الذكر - أسباب الوحدة - فإن الاتجاه نحو إنشاء كتلة اقتصادية ليست نتيجة الوقت الحالي وإنما تعود جذورها إلى زمن بعيد نسبيا. لأن فكرة السوق العربية المشتركة كانت مطروحة في أول الأمر في مؤتمر الرابطة العربية في 1945 حيث أن المادة الرابعة في ميثاق الرابطة تنص على التعاون الاقتصادي. وبقيت هذه الفكرة حبر على ورق حتى مؤتمر وزراء العرب للاقتصاد والمالية سنة 1951. وانطلاقا من هذا المؤتمر بدأت الفكرة تتعمق أكثر. وفي عام 1953 قررت إنشاء المجلس الاقتصادي العربي الذي يعمل في إطار الرابطة العربية. هذا المجلس اهتم في الحين بالتخطيط للتعاون الاقتصادي ما بين الدول العربية. وفي عام 1955 في اجتماع المجلس الاقتصادي العربي وبحضور اتحاد الغرف التجارية كملاحظ أقترح إنشاء السوق العربية المشتركة (6).

بقيت الأوضاع على حالها - متذبذبة ولم تتجسد ميدانيا - حتى 13 أوت 1964 تاريخ توقيع أول معاهدة لإنشاء أول سوق عربية مشتركة في القاهرة. وتعتبر هذه أول خطوة إلى الأمام في طموحات الأمة العربية في الوحدة الاقتصادية (7). نخلص مما سبق أنن فعلا فكرة إقامة سوق عربية مشتركة أسبق من حيث الزمن بالمقارنة مع دول

أوروبا أو آسيا أو حتى أمريكا؟

هذا بالنسبة لدول العالم العربي في المشرق، أما البلدان المغاربية فلم تنتم إلى السوق العربية المشتركة، رغم أنها أعضاء في الرابطة العربية، ما عدا المغرب الذي أمضى اتفاقية مع الاتحاد الاقتصادي العربي لكن لم يقره أبدا

إن فكرة إنشاء سوق مغاربية مشتركة كانت مندرجة ضمن فكرة الوحدة المغاربية المنتظرة من طرف الجماهير والرؤساء والأحزاب السياسية لشمال إفريقيا منذ العهد الاستعماري. وفعلا عندما استقلت كل البلدان المغاربية أنشيء المجلس الاستشاري المغاربي الدائم في 1964 المتمخض عن المؤتمرات الخمسة المنعقدة في تونس، طنجة، طرابلس، الجزائر والدار البيضاء حتى انسحاب ليبيا في 1970... (8).

علاوة على هذا المجلس أنشيء كذلك مركز للدراسات الصناعية المغاربية الذي تكمن مهمته في تحضير دراسات بهدف التنمية الصناعية سواء لفائدة المنطقة ككل أو لفائدة كل القطاع لكل منطقة. هذا المركز أنجز عدة بحوث لفائدة المنطقة ككل أو لفائدة كل القطاع لكل منطقة. هذا المركز أنجز عدة بحوث لفائدة الصناعة المغاربية، وليس هذا فقط بل تعدى الأمر ليشمل صناعة وتصليح الآلات والتجهيزات الزراعية بالنسبة لجميع البلدان الأعضاء وصناعات أخرى كالصيدلانية والتكوين المهني... (9).

رغم هذا إلا أن هذا الاتحاد مر بفترات ركود تام وخاصة بعد 1976 حتى 1986. أما في المدة الأخيرة فالسعي حثيث لتجسيد ذلك ولكن تبقى المشكلة في كيفية تحقيقه. كما سترى فيما بعد. إضافة لكل ما سبق يجب علينا كذلك أن نتكلم عن المجلس التعاوني الخليجي لكي تكون الفكرة كاملة، المتكون من المملكة العربية السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت وعمان الذي انعقد في 7، 8، 9، نوفمبر 1983 في الدوحة عاصمة قطر، حيث أثيرت في هذا المؤتمر الرابع قضية توحيد القوات العسكرية للبلدان الأعضاء ... (10) وهذه فكرة جد إيجابية ولكن لا يمكن أن يكون لها فعالية إن لم تتوج بتكتل اقتصادي في مستوى الحدث. ونحن نرى أنه لما لا تكون هناك قوة عسكرية عربية موحدة أو حلف عربي مقابل الحلف الأطلسي وحلف وارسو سابقا. بعد هذا العرض التاريخي الموجز(*) نصل الآن إلى بيت إلى بيت القصيد و هو العوامل التي تقف كحجر عثرة في سبيل تحقيق التكتل الاقتصادي الفعال ة هذه العوامل هي:

عوائق التكتل الاقتصادي:

أ - النظم السياسية المختلفة.

ب - عدم التكافؤ في الدخل الفردي والقومي (على مستوى الدول).

ج - تنوع عملات هذه البلدان فالبعض منها يحول إلى عملة صعبة و البعض الأخر لا يحول.

د - أن التعاون على الزراعي لا يكاد يذكر، أما الصناعة فهو محدود جدا.

هـ - أن البلدان المنتجة للبترول تعتمد في الغالب على تصديره فقط أي أنها أحادية

الإنتاج .
و هذا تتحكم فيه الأسواق العالمية فيتعرض لكثير من الهزات مما ينعكس سلبا على تلك الدول.
و - تغليب المصالح الضيقة على المصالح العامة مما يجعل الغرب ينتهز هذه التناقضات بين الدول العربية ليتدخل في شؤونها بطرق مباشرة أو غير مباشرة للتقليل من قوتها والقضاء على الصناعة بصفة عامة والحربية منها بصفة خاصة إن وجدت كحالة العراق مثلا، وهذا بهدف حماية مصالحها وأمن إسرائيل في المنطقة.
ز - عدم تفطن الدول العربية بأن السيطرة الغربية على ثرواتها الطبيعية وتبعيتها من الناحية التكنولوجية باستمرار بحجة إخراجها من التخلف هو أصلا يزيد من التبعية الدائمة لها في كل المجالات.
ح - التبذير الناتج عن بناء مصانع بأثمان باهضة و في النهاية تكون مرد وديتها ضعيفة.
هذه هي أهم العوامل التي نراها تلعب دورا سلبيا في عدم الوصول إلى التكتل الاقتصادي للأمة العربية.
و مما يبرز لنا السعي الحثيث إلى التكتلات الاقتصادية و أهميتها في إطار النظام العالمي الجديد ما كتبته السيدة فتيحة علاب بقولها:أنه بعد 40 سنة أو أكثر من الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي و الشرقي و بعد انهيار هذا الأخير، و كذا ما أفرزته حرب الخليج نجد أن الاتجاه السائد سابقا كان جيواستراتيجي- سياسي- و تحول إلى جيواقتصادي. إن حرب الجيواقتصادية تجعل من الولايات المتحدة مع وجود اليابان و أوروبا، يتحاربون بأسلحة مختلفة و أنظمة اقتصادية و صناعية فعالة. و هذا أدى إلى إعادة النظر (التحويل) في النظام الاقتصادي الأمريكي - التجاري الأمريكي - المبرز ابتداء من 1993 و إعادة تنشيطه في كل الاتجاهات و في كل المعاهدات التجارية الكبرى. معاهدة التبادل الحر لبلدان أمريكا الغربية التي أعطت الأولوية للتبادل القاري.
و نجد كذلك التعاون الاقتصادي الآسيوي للمحيط الهادي، و العاهدة العامة على التسعيرات الجمركية و التجارة (الغات) مع التبادل الحر المعلن عنه من طرف الولايات المتحدة إن الأولوية المطلقة المعطاة للاقتصاد يعكر و ينفر كل مرة أكثر حلفائها الطبيعيين، و يضع البلدان الجنوبية الضعيفة في وضعية جد خطيرة (11).
و مادامت البلدان العربية لا يمكن أن تعيش بمعزل عن العالم بصفة و عن بعضها البعض بصفة خاصة لأن الواقع الحالي يفرض عليها ذلك، وارتكانا لما سبق ذكره و الفكرة الجديدة الجيواقتصادية نتقدم بمجموعة من الاقتراحات علها تفيد أو تساهم في إيجاد حل لهذه المشكلة - تشتت الأمة العربية - و فتح آفاقا جديدة للتقدم و الرقي و الكرامة التي طالما انتظرها الشعب العربي سواء في الماضي - أثناء و جود الاستعمار - و الحاضر - بعد خروجه. و هذه الاقتراحات هي:
أ - استبدال أساليب الإنتاج بإدخال تقنيات حديثة و عدم التركز على إنتاج المواد الخام فقط، بل و تصنيع إنتاج هذه المواد و غيرها.

ب - يجب أن نتفطن بأن الاستقلال الاقتصادي لا يمكن الحصول عليه على مستوى كل منطقة (شرق وحده أو الغرب وحده) أو دولة على حدة لأنه من المستحيل أن تكون لها القوة الاقتصادية الكاملة أو الكافية لإنشاء قوة اقتصادية مثالية وعقلانية وذلك لضيق السوق الداخلية، وعلاوة على ذلك فإنه (كل بلد لوحده) يصل إلى تكييف حلول سهلة ومكلفة. وأحسن مثال على ذلك نجاح جولات الغات، حيث أن الولايات المتحدة استطاعت أن تتعامل مع الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة. وأن هدف هذه التكتلات الاقتصادية هو إزالة الحواجز بسرعة وفعالية للوصول إلى الهدف الذي من أجله وجدت. وستتمتع شبكة سوقية أكبر عما إذا كان البلد منفردا.

جـ - توفير رأس المال وذلك بالتخلص من الديون أو على الأقل التقليل منها بنسبة معتبرة. وهذا عن طريق تسهيل مساعدة الدول الغنية الدول الفقيرة بأشكال متعددة حتى لا تبقى هذه الأخيرة في قبضة الدول الغربية وخدمة مصالحها.

د - الكف عن التبذير الناتج عن التشغيل السيئ للمصانع التي أنجزت بأثمان باهضة وفي نهاية المطاف تعمل بنسب جد ضعيفة كحالة الجزائر والمغرب. لأن غياب التعاون والتنسيق ينتج عنهما حتمية التبعية الاقتصادية.

هـ - الحرص على مصادر ثروتها والتحكم فيها بدلا من ترك ذلك للشركات المتعددة الجنسيات.

و - يجب على الأمة العربية أن تتفطن أن ما لديها من احتياطي الخامات أصبح موضوعا سياسيا واقتصاديا تنقصها المعلومات الكثيرة عنه.

ز - تطوير الخبرات الفنية العربية في جميع الميادين وذلك بتطوير نظام التربية والتعليم (12). وإنشاء مراكز بحوث عربية مهمتها البحث عن كيفية تطوير آليات التنقيب عن المعادن وتطوير آليات الإنتاج كما عملت اليابان، حيث اهتمت بتطوير آليات الإنتاج وتراخت في الأمور الحربية وأصبحت الآن قوة اقتصادية عالمية تهدد مصالح أمريكا وأوروبا في عقر دارها.

ح - يجب التفاهم بين الساسة العرب (القادة)، وهذه مسألة جد حساسة ولكن ذات فائدة عظمى على التكتل الاقتصادي ومصير الأمة العربية. وهذا لا يكون إلا إذا وجد هناك اتفاق عام على بعض الثوابت التي تراها كل البلدان ضرورية، ومهما كان الأمر فلا يجب على أي دولة أن تخترق هذه الثوابت - كوضع المصلحة العامة للأمة العربية فوق المصلحة الضيقة - أما الأمور الأخرى الخاصة بكل دولة، فلا يحق لأي دولة أخرى التدخل في شؤونها الداخلية. مثل ما هو معمول به على المستوى الأوربي.

الخاتمة:

أخيرا رغم المفارقات التي ذكرناها سابقا بين الدول العربية وبناء على الاقتراحات المقدمة لإزالة هذه المفارقات أو على الأقل التقليل منها لتكوين كتلة اقتصادية هامة جدا، لا يزال الأمل في الأفق حيث أننا مقتنعون ومؤيدون لفكرة الرئيس التونسي السابق - الحبيب بورقيبة - الذي قال: " بأن الوحدة المغاربية - وأنا أقول وحدة الأمة العربية - لا تتحقق إلا بمرورها بمراحل بطيئة وبصفة حذرة لكي تأخذ الوقت اللازم في ذلك

عشر سنوات أو عشرين أو قرنا " (13). فالمهم سيصبح الحلم حقيقة إذا اقتنع ساستها بتلك الضرورة الملحة وخاصة في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى.
وإذا حدث هذا التكتل الاقتصادي فعلا، فيمكن لها أن تحدث هزات لها وزنها على المستوى العالمي. وبالتالي تكون لها المساهمة في اتخاذ القرارات في المحافل الدولية والهيئات العالمية لصالحها، نتيجة لوزنها وبالتالي ينفض غبار الاستعمار واستبعاد شعوبها ونهب خيراتها لردح طويل من الزمن.

المراجع

1- المنجد في اللغة والإعلام، دار الشروق، بيروت 1986.
2- أنظر مجلة الطليعة العدد (3) مارس 1977، ص ص . 11 - 14.
3- أنظر مجلة التمويل والتنمية العدد (1)، المجلد 31، مارس 1994، ص ص 16- 18.
4- Mokrani Hachemi, La politica de desarrollo de industializacion en Argelia 1962 - 1982 tesis doctoral, Facultad de ciencias politicas y sociologie (U.C) Madrid, 1987. p 43.
نقلا عن عمارة مصطفى، الأمة العربية وقضية الوحدة. دار النهضة بيروت، 1981 ص .62
5- Mokrani Hachemi, Tesis Doctoral, in Brahimi Abdelhamid, Dimensions et perspectives du Monde Arabe, OPU, 2ème édition, 1981, p.96.
6- Mokrani Hachemi, Tesis Doctoral, Op cit. p.44.
7- Ibid, p.45.
8- Ibid, pp.45, 46.
9- Ibid, p.47.
10- Mokrani Hachemi, Tesis Doctoral, Coopération et sécurité dans le Golf, in Le Monde Diplomatique, janvier 1984.
11- Allab Fatiha, Le nouvel ordre mondial et ses incertitudes, in “les Annales de l’Université d’Alger, N°9, Mars 1996, p.58.
12-هذه النقطة مستقاة من كتاب قضايا التنمية في المجتمع العربي للدكتور محي الدين صابر، الدار التونسية للنشر، 1983، ص 60.
13- Mokrani Hachemi, Tesis Doctoral, in “le Monde”, 22 septembre 1973.